



مركز بروكينجز الدوحة
BROOKINGS DOHA CENTER

موجز السياسة

أغسطس ٢٠١٥

المقاتلون الأجانب العائدون: تجريئهم أم إعادة دمجهم؟

تشارلز ليستر

المقاتلون الأجانب العائدون: تجريمهم أم إعادة دمجهم؟*

تشارلز ليستر



* كتب النسخة الأصلية لهذا البحث باللغة الإنجليزية وهذه ترجمة للنسخة الإنجليزية.

BROOKINGS

ملحة عن بروكنجز

معهد بروكنجز هو مؤسسة غير ربحية. يهدف المعهد إلى إجراء أبحاث وتحليلات على أعلى مستوى من الجودة لتقديم توصيات عملية ومبتكرة لصانعي السياسات وال العامة. تقع مسؤولية التوصيات والاستنتاجات في منشورات بروكنجز على المؤلفين وحدهم. ولا تعكس وجهة نظر المعهد ولا العاملين فيه بأي شكل من الأشكال.

حقوق النشر محفوظة © 2015

معهد بروكنجز
1775 طريق ماساشوستس، شمال غرب
واشنطن العاصمة، 20036 الولايات المتحدة
www.brookings.edu

مركز بروكنجز الدوحة
الساحة 43، بناية 63، الخليج الغربي، الدوحة، قطر
<http://www.brookings.edu/doha>

المقاتلون الأجانب العائدون: تجريمهم أم إعادة دمجهم؟

تشارلز لیستر^۱

في منتصف العام 2012، إلى 6,000 مقاتل في أغسطس 2013، حتى بلغ عددهم بحسب التقديرات 22,000 مقاتل في أوائل العام 2015.⁶ كما ويسافر المقاتلون الأجانب على نحو متزايد برفقة آخرين ممن يقومون بتأدية أدوار “مدنية” ضمن سياقٍ جهادي، بمن فيهن نساء وأطفال.

لقد شهدت دول المنطقة أكبر تنقلات للمقاتلين الأجانب، إذ بلغ عدد المقاتلين من تونس 3,000، ومن السعودية 2,500، ومن الأردن 1,500، وكلهم سافروا للقتال في سوريا والعراق. وكما هو موضح في الرسمين البيانيين (1 و2)، شهدت عدة دول أوروبية غريبة أيضًا تدفقات ملحوظة إلى الخارج، بما في ذلك فرنسا (1,550 مقاتل)، والمملكة المتحدة وألمانيا (700 مقاتل للكل منهم). وأشار مسؤولون في الاستخبارات، لم تذكر أسماؤهم، في أبريل 2015، أنّ عدد المقاتلين البريطانيين كان على الأرجح أكبر من ذلك بكثير، أي حوالي 1,600 مقاتل.⁷ وقد شهدت الدول الأوروبية الأصغر معدلات مرتفعة بالمقارنة بعدد السكان مثل بلجيكا (39 مقاتل في المليون)، والسويد (31)، والتزويج (28) والدنمارك (27). وعلى النقيض من ذلك، لم يسافر من الولايات المتحدة البعيدة سوى حوالي 200 أمريكي فقط - أي بنسبة 0,6 لكل مليون شخص.⁸

وبالرغم من هذا التباين في الأرقام، فإنَّ حجم قضية المقاتلين الأجانب يمثل تحديًّا خطيرًا للمجتمع الدولي على مستوى السياسات. ففي أوروبا على وجه الخصوص، من المرجح أن يشكل الدور الناشط للمئات أو الآلاف من المواطنين في الجهاد

هل هو تهدیدٌ غير مسبوق؟

في أبريل 2015، قدرَت الأمم المتحدة أنَّ ما لا يقل عن 22,000 مقاتلً أجنبيً من 100 دولة قد انضموا إلى الجهاد في سوريا والعراق، هنْ فيهم حوالي 4,000 مقاتل من أوروبا الغربية.² ولو أخذنا بالاعتبار احتمال وجود أفرادٍ غير مسجلين، فإنَ العدد سيكون أقرب إلى 30,000 مقاتل. وقد أثبتت سوريا على وجه الخصوص أنها أهم بلدٍ جاذبٍ "وحاشدٍ للإسلاميين والجهاديين خلال السنوات العشرة أو العشرين الماضية... يفوق عدد الأفراد من أوروبا الذين يتم حشدهم عن عدد الأشخاص الذين حُشدوا خلال جميع الصراعات الأجنبية الأخرى التي نشبَت على مدى السنوات العشرين الماضية محتملةً".³

يختلف المقاتلون الأجانب عن المرتزقة، الذين يقاتلون في الخارج نيابة عن حكوماتٍ أو هيئاتٍ ممولةً تمويلاً خاصاً. وهم، وفقاً لتعريف ديفيد ماليت، «يسوا من مواطنِ دول الصراع وينضمون إلى التمرد أثناء الصراعات الأهلية». وقد لعب المقاتلون الأجانب دوراً في الصراعات منذ العصور القديمة.⁴ غير أن أعدادهم ومعدل تدفهم إلى سوريا والعراق منذ العام 2011 لم يسبق له مثيل في التاريخ الحديث. وأقرب شيء يعادل ذلك هو ما حصل أثناء الجهاد الأفغاني ضد الاتحاد السوفيتي، الذي اجتذب حوالي 20,000 مقاتل أجنبي على مدى 12 عاماً (1980-1992).⁵ ومع تصاعد حدة الصراع السوري، ازداد إجمالي تدفق المقاتلين الأجانب من 700 - 1,400

¹ تشارلز ليستر، زميلٌ زائر في مركز بروكنجز الدوحة، ومؤلف الكتاب الذي سيصدر قريباً بعنوان:

زيلين، وتوماس هيجهام، وبيت نيومان، وبيتر نيسر على الأبحاث والدراسات التي قاموا بها حول ظاهرة المقاتلين الأجانب والتي أثرت إلى حد كبير على هذه الورقة. ويود أيضًا أن يشكر خبراء مكافحة التطرف وإعادة دمج المقاتلين الأجانب الآخرين الذين تحدث إليهم لإقليم هذه الورقة. أخيراً، يعرب المؤلف عن امتنانه لفريق عمل مركز بروكنجز الدوحة، ويخص بالذكر سلمان شيخ، مدير المركز؛ سلطان بركات، مدير الأبحاث، بالإضافة إلى فيتوريا فارديتش، باحثة ومساعدة أمنية، والتقدم، والباحثة التحليلية، مما أسهل إنجاز الورقة على نحو مرضي للمرأة مدحتها.

² مانکل نیکلاس، ”Syria, Iraq a ‘finishing school’ for foreign fighters: U.N. report“، رویترز، 31 مارس 2015.

“Foreign fighter total in Syria/Iraq now exceeds 20,000; surpasses Afghanistan conflict in 1980s”
اباكر الدولى، دراسة التطوف، 26 نيسان 2015،
<http://www.reuters.com/article/2015/03/31/us-mideast-crisis-islamic-state-un-idUSKBN0MR2NP20150331>

بنابری 2015، <http://icsr.info/2015/01/foreign-fighter-total-syria-iraq-now-exceeds-20000-surpasses-afghanistan-conflict-1980s/>

³ إيليا فاي، 30 أبريل 2013 At least 500 Europeans fighting with Syria rebels, study finds, stoking radicalization fears .CBS News .30

<http://www.cbsnews.com/news/at-least-500-europeans-fighting-with-syria-rebels-study-finds-stoking-radicalization-fears/>

⁴ ديفيد ماليت، (نيويورك)، مطبعة جامعة أوكسفورد، 2013، .٩.

³ توماس هیچامر، "إنتشاريون سكينوريتي 35، رقم 3، The Rise of Muslim Foreign Fighters: Islam and the Globalization of Jihad، 11/11/2016.

dealing with European Foreign Fighters in Syria: Governance Challenges & Legal Implications ”،^٦ في ١١ سبتمبر ٢٠١٥،^٧ بجامعة العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة دمشق.

¹يُوْنَسْ بَرِّ وَهُوَ مُؤْسِسُ بُولِيزْ، وَيُعَدُّ يَوْسَفُ بَشَّارَ، مُكَافِحةُ الْأَهَابِ، دَسْمَهُ 2013، *applications*، ١٩، ٣٧-٤٢.

⁶ دون بک، وکستوف بولسن، وإيفا إنتمن، ”Governance Challenges & Legal Implications“، ورقة بحثية، المركز الدولي لمكافحة الإرهاب، ديسمبر 2013.

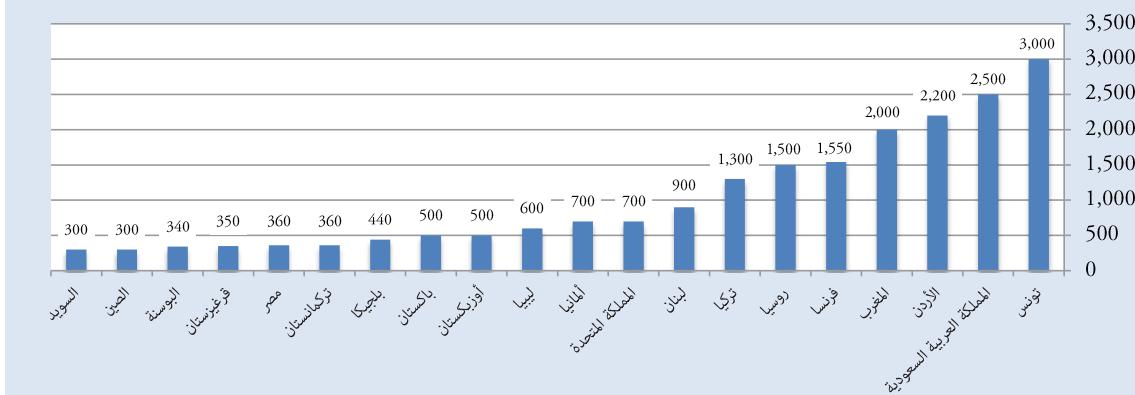
<http://www.icct.nl/download/file/ICCT-Bakker-Paulussen-Entenmann-Dealing-With-European-Foreign-Fighters-in-Syria.pdf>

⁷ ریتشارد کرباج، "Twice as many UK jihadists as police though, officials say"، ذا صنایع تاپز، 19 ابریل 2015.

http://www.thesundaytimes.co.uk/sto/news/uk_news/National/Terrorism/article1546017.ece

اجريت الحسابات باستخدام بيانات الرسم البياني.

الرسم البياني 1: أكبر 20 مصدر للمقاتلين الأجانب في سوريا والعراق



البيانات مأخوذة من أرقام حكومية رسمية ومن مصادر حكومية غير معلن عنها ذكرت في: المركز الدولي لدراسة التطرف، الأمم المتحدة، مجموعة صوفان، دي فيلت، بي بي سي، ذا صندي تايمز، رويترز، لو موند، فرنسا 24، RFE-RL، لوفي، حريرات.

وأشارت التحليلات الإحصائية المستندة على بياناتٍ تاريخية - كتلك التي يقدمها هيجهامر إلى أن ما لا يزيد عن 11 بالمائة من المقاتلين العاديين سوف يشكلون تهديداً إرهابياً عقب عودتهم إلى أوطانهم.¹³ ويقول هيجهامر: إن معدل حدوث ارتدادات سلبية يتفاوت بشكلٍ كبير بين الصراعات، لذلك لا يمكننا تعليم متوسطات الصراعات على حالاتٍ فردية مثل سوريا، كما تشير دراساته الأولية لحالة الصراع السوري إلى أن واحداً فقط من كل 200-300 من المقاتلين العاديين قد شكل تهديداً.¹⁴

وبالتالي، فعندما تقول المخابرات الفرنسية إنَّ 266 مقاتلاً أجنبياً قد عادوا من سوريا والعراق، يمكن أن يختلف تقييم التهديد بشكلٍ كبير.¹⁵ ولو استنطنا إلى نسبة 11 بالمائة، المذكورة أعلاه، للارتدادات السلبية من صراعات غير محددة، فإنَّ 266 من المقاتلين العاديين يمكن أن يتربّع عليهم 29 تهديداً محتملاً. واستناداً إلى تحليل هيجهامر حول الحالة السورية بصورةٍ محددة، قد يؤدي هذا العدد إلى تهديدٍ واحد فقط.

وعليه، فإنَّ السؤال التالي يطرح نفسه: هل الجهاد في سوريا والعراق يمثل حالة فريدة من نوعها؟ وهل سيعود هذا العدد من المقاتلين الأجانب إلى بلادهم؟ وإذا ما عادوا بالفعل، فهل سيشكلون تهديداً؟ بالتأكيد، إن الدافع الأيديولوجي للمشاركة في الجهاد في سوريا هو دافع قويٍّ. فعلى سبيل المثال، يؤمن

المسلح في سوريا والعراق "تهديداًً أميناًً كبيراً". وفي هذا السياق، اقترح خبراء متخصصون في قضية المقاتلين الأجانب، مثل توماس هيجهامر، أن "سوريا سوف تطيل مشكلة الإرهاب الجهادي في أوروبا لمدة 20 عاماً"، معتبراً أن وقوع هجوم من قبل أحد المقاتلين الأجانب العاديين أمراً "لا مفر منه تقريباً".¹⁰

لقد ضربت هذه "القنبلة الموقوتة" - بحسب وصف وزير الداخلية الفرنسي مانويل فالس لهذه القضية، أوروبا يوم 24 مايو 2014. عندما أقدم المقاتل الفرنسي العائد، مهدي نموشى، على قتل أربعة أشخاص في المتحف اليهودي في بروكسل. لقد أمضى نموشى عاماً واحداً يقاتل في سوريا إلى جانب مسلحين على صلةٍ بالدولة الإسلامية قبل عودته إلى أوروبا.¹¹ وعاد مقاتل فرنسي الجنسية اسمه إبراهيم بودينا إلى فرنسا، بعد أن شارك في القتال إلى جانب الدولة الإسلامية في سوريا، عن طريق اليونان في يناير 2014، واعتنقل سراً في شهر فبراير في منطقة كوت دازور الفرنسية حينما كان يخطط لشن هجوم باستعمال مواد شديدة الانفجار بحسب التقارير.¹² ويُشار إلى العديد من المؤامرات المماثلة الأخرى التي تورط فيها عددٌ من المقاتلين العاديين والتي تم كشفها وإحباطها في الغرب.

ورغم أن هذا التهديد المحتمل الذي يمثله المقاتلون العاديون حقيقيٌ بالفعل، فيجب ألا يُبالغ فيه مبالغة شديدة. لقد

⁹ مجلس الاتحاد الأوروبي، 9، "The challenge of foreign fighters and the EU's response" ، أكتوبر 2014.

¹⁰ فرانك جاردن، 30، "Europe could feel the backlash from jihadist conflicts" ، BBC، 30 نوفمبر 2013.

¹¹ http://www.bbc.com/news/world-middle-east-25155188

¹² BBC، 1 يونيو 2014، "Brussels Jewish Museum killings: Suspect 'admitted attack'"

¹³ http://www.bbc.com/news/world-europe-27654505

¹⁴ بول كروكشانك، 28، "Raid on ISIS suspect in the French Riviera" ، CNN، 28 أغسطس 2014.

¹⁵ /http://edition.cnn.com/2014/08/28/world/europe/france-suspected-isis-link

"Should I Stay or Should I Go? Explaining Variation in Western Jihadists' Choice between Domestic and Foreign Fighting" ، أمريكان بوليتكال ساينس ريفيو 107، رقم 1 (فبراير 2013) : 1-15.

¹⁴ توماس هيجهامر وبتر نسر، "Assessing Islamic State's Commitment to Attacking the West" ، برسبيكتفز أون تروزرم، (ستصدر قريباً).

¹⁵ "Quatre-vingts jihadistes français ont été tués en Irak ou en Syrie" ، ليبريشن، 9 فبراير 2015.

http://www.liberation.fr/monde/2015/02/09/quatre-vingt-jihadistes-francais-ont-ete-tues-en-irak-ou-en-syrie_1198754

وفي حين اعتمدت الدولة الإسلامية حتى الآن على إلهام ما يُسمى بـ“الذئاب المفتردة” لتنفيذ هجماتٍ محليةٍ، تشير التقارير إلى أنَّ القاعدة قد حاولت إنشاء البنية التحتية الداخلية لذلك في سوريا -والتي أطلقت عليها الولايات المتحدة اسم “جماعة خراسان”，من أجل تنسيق المؤامرات ضد أهدافٍ في الغرب.²⁰ إنَّ استهداف الغارات الجوية الأمريكية لأهدافٍ تابعة لتنظيم القاعدة في سوريا بشكل متكرر قد يشجع مثل هذه الخطط، مما يجعل مسألة التعامل مع عودة المقاتلين الأجانب أمراً ملحاً أكثر فأكثر.

مع عودة المقاتلين الأجانب إلى ديارهم، ينتقل عباء المسؤولية إلى حكومة البلد الذي يعودون إليه لتحديد الاستجابات الأكثر فعالية لهذه المسألة. فمن الناحية المثالية، سيتم التعامل مع كل عائدٍ كحالة خاصة. ومع أن التحليلات الإحصائية تشير إلى أنَّ أغلبية كبيرة من المقاتلين الأجانب العائدين من غير المرجح أن تكون لديهم نوايا عدوانية، إلا أنَّ حجم القضية المتعلقة بالصراع في سوريا قد شجع على تكوين رُدٌّ فعلٌ أمني للتعامل مع المشكلة. وكان ذلك صحيحٌ بشكل خاص في أوروبا، حيث يبدو التهديد المحتمل أكبر مما هو عليه في الدول الأربع كالولايات المتحدة وكندا وأستراليا.

وعموماً، لقد ثبتت الدول الغربية أساليب للتعامل مع المقاتلين الأجانب تنقسم في الغالب إلى نوعين: “متشددة” أو “ليبرالية”. ومحلياً، يمكن أن تترتب على هذا الخلل في السياسة تداعيات خطيرة، خاصة عندما يتجاهل تحقيق الأهداف الأمنية على المدى القريب القضايا الأخرى طويلة الأجل،

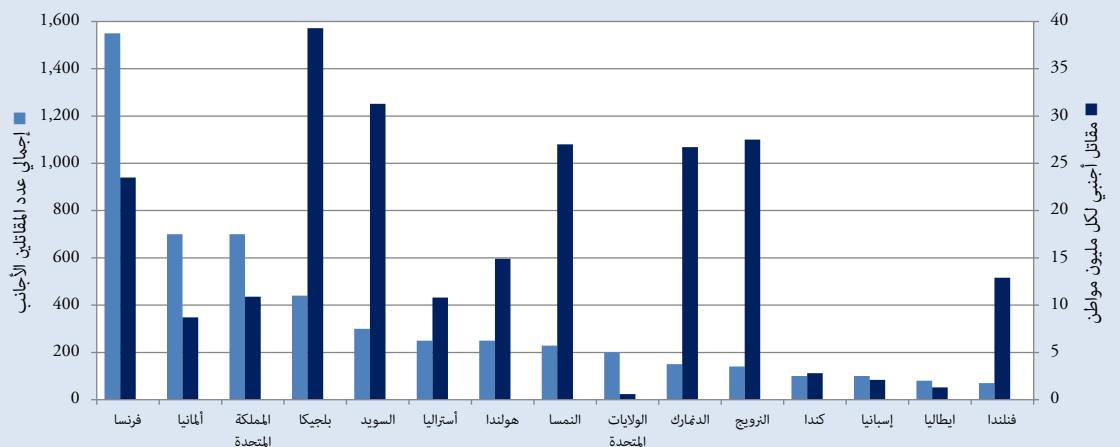
العديد من الجهاديين أنَّ النبي عيسى بن مريم سوف يعود إلى الأرض عند الزيارة البيضاء في المسجد الأموي بدمشق قبل نهاية العالم.¹⁶

كذلك وجدهم تفسيراً لحديثٍ آخرٍ حيث تنبأ النبي محمد أن ثلاثة جيوش ستظهر في آخر الزمان؛ جيش في الشام، وجيش في اليمن، وجيش في العراق. وعندما سُأله الصحابة النبي محمد أن يختار له جيشاً ينضمُّ إليه لو عاش ليرى ذاك اليوم - كما يزعم العديد من الجهاديين -، فقال له النبي أن يذهب إلى الشام فهي خيرة أرض الله.¹⁷

وطالما أن الصراع مستمر في سوريا، يبدو ممكناً أن المقاتلين ممن لهم دوافع أيديولوجية سيظلون أكثر التزاماً بالبقاء من أجل القتال في تلك الساحات، بدلاً من عودتهم للتخطيط لهجماتٍ في بلادهم. ومع ذلك، فإنَّ وحشية الصراع الناشب واستمرار العداوات بين المجموعات الإسلامية المقاتلة قد أوجدت شعوراً بخيبة الأمل لديهم، مما يجعل العودة سيناريو معقولاً بالنسبة للبعض.

وبالرغم من عدم حدوث أي هجومٍ إرهابي ناجح من قبل المقاتلين الأجانب الذين شاركوا في الصراع خلال السنوات 2003-2011 في العراق، إلا أن معدل تدفق المقاتلين اللاحق إلى سوريا رفع من التهديد المحتمل.¹⁸ فاشترك مقاتلٌ أجنبي واحد ضمن خلية إرهابية يزيد، إحصائياً، من احتمال تنفيذ هجوم ناجح والتسبيب في الوفيات - وهي ظاهرة تعرف باسم ”تأثير المحارب القديم“.¹⁹

الرسم البياني 2: أكبر 15 مصدر غربي للمقاتلين الأجانب في سوريا والعراق



البيانات مأخوذة من أرقام ومصادر حكومية، وقد ورد ذكرها في كلٍ من: المركز الدولي لدراسة التطرف، الأمم المتحدة، دي فيلت، مجموعة صوفان، ذا صندي تايمز، لو موند، ذي لوكل (النرويج).

¹⁶ صحيح مسلم .41.7015

¹⁷ الإمام أحمد 4.110، أبو داود 2483

¹⁸ تيون فان دونجن، ”Foreign fighters in Syria: a terrorist threat to Europe?“، معهد أسبن إيطالي، 11 أبريل 2013، <https://www.aspeninstitute.it/aspenia-online/article/foreign-fighters-syria-terrorist-threat-europe>

¹⁹ هيجهامر، ”Should I Stay or Should I Go?“

²⁰ جوش هالدي وفکرام دود، ”Airport security stepped up in Britain over bomb plot fears“، ذا جارديان، 3 يوليو 2014، <http://www.theguardian.com/uk-news/2014/jul/02/airport-security-stepped-up-al-qaida-bomb-plot>

توسيع نطاق تدابير تسليم الأفراد إلى بلدانهم الأصلية، وإلغاء وثائق السفر، وزيادة صلاحيات الاستخبارات للمراقبة، إلى جانب تجريم السفر إلى مناطق الصراع الخارجية. وشملت التدابير المعتمدة حديثاً في المملكة المتحدة وهولندا وألمانيا والنمسا وفرنسا، وأماكن أخرى، التعامل مع المقاتلين الأجانب قضيةً أمنية - سواء في ما يتعلق بالغادر إلى الخارج أو العودة. وتعد الاستجابة البريطانية في هذا الشأن مثالاً مناسباً بشكلٍ خاص.

في المملكة المتحدة، تتيح المادة 40 من قانون الجنسية البريطانية لسنة 1981 للسلطات منذ وقت وعلى نطاق محدود إمكانية سحب جوازات السفر من المواطنين ذوي الجنسية المزدوجة. وفي ظل ظروف معينة مهمة، يمكن لهذا الإجراء أن يجعل المرأة بلا جنسية، إذا كان ذلك الإجراء "يؤدي لخدمة الصالح العام". وعلاوة على ذلك، فإن الامتياز الملكي يفوض وزير الداخلية صلاحيات رفض منح جوازات السفر أو سحبها، عندما يعتبر ذلك محققاً للمصلحة الوطنية. ومنذ الارتفاع الكبير والمفاجئ لأعداد المقاتلين الأجانب الوافدين إلى سوريا بدءاً من العام 2013، تم استخدام هذا الامتياز الملكي 29 مرة.²³ وعلاوة على ذلك، فإن المادة 66 من قانون الهجرة الجديد لسنة 2014 جعلت من الممكن من الناحية القانونية تحويل مواطنين إلى عديمي الجنسية إذا ثبت عليهم القيام بأنشطةٍ " ذات ضرر خطير" وهناك "أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن بوسعمهم اكتساب جنسية أخرى".²⁴

وفي الوقت الذي استمرَ فيه ارتفاع عدد المقاتلين الأجانب الوافدين خلال العام 2014، وضعت الحكومة البريطانية قانون مكافحة الإرهاب والأمن، الذي حصل على موافقة ملكية في 12 فبراير 2015. ومن بين أمور أخرى، يسعى القانون إلى "تعطيل قدرة الناس على السفر إلى الخارج للمشاركة في أعمال إرهابية ومن ثم العودة إلى المملكة المتحدة".²⁵ أما قانون 2015، فيسمح بحجز جوازات ووثائق السفر بشكل مؤقت، حيث يمكن بموجبه حجز جوازات ووثائق السفر لمدة 14 يوماً من مزدوجي الجنسية في المنافذ الحدودية للمملكة المتحدة عند الاشتباك بأنشطة تتعلق بالإرهاب. ويمكن تمديد الحجز إلى 30 يوماً بعد ذلك عن طريق طلب للمحكمة. من ناحية أخرى، تم طرح أوامر الاستثناء المؤقت للمواطنين البريطانيين ليس إلا. وتسمح هذه الأوامر للسلطات بإلغاء جوازات السفر ووضع الإرهابيين المشتبه بهم فوراً على قوائم الممنوعين من

مثل الاندماج الاجتماعي، والتماسك المجتمعي، والعلاقات بين الدولة والمواطن. وفي حين أن السياسة المتشددة (التجريم) أو الليبرالية (إعادة التأهيل وإعادة الدمج) مزاياها وعيوبها، إلا أنه لا بد أن تكون الدول قادرة على مزج كلا الأسلوبين ضمن استراتيجيات أكثر شمولاً لإدارة هذه المسألة المعقدة.

مواجهة التهديدات (السياسات المتشددة)

إن عودة المقاتلين الأجانب ممن يحملون نوايا عدائية يمكن أن تشكل تهديدات أمنية متباعدة، بما في ذلك إعطاء تعليمات لتنفيذ أعمال إرهابية أو تنسيق خطط منظمة في هذا المجال، أو حتى تنفيذ هجماتٍ فردية من النوع المسمى بـ"الذئب المنفرد"، أو التأثير على الشبكات المتطرفة المحلية أو تقديم الدعم لها.

كما أن من المحتمل أن يعاني المقاتلون الأجانب العائدون أعراضًا نفسية تُعرف باضطراب ما بعد الصدمة، مثل عدم القدرة على التنبؤ السلوي، وعدم الاستقرار العاطفي، فضلاً عن "الضرر المعنوي" الذي قد يُؤدي بهم إلى التشكيك في الصورة الأخلاقية المطبعة في ذهنهم بشأن العالم ... و يجعلهم يشعرون ب تعرضهم للخيانة من قبل المجتمع".²¹

إن التهديدات المحتملة وأعداد المقاتلين الأجانب غير المسبوقة قد شجعت العديد من الدول الغربية على تبني استراتيجيات متشددة تهدف إلى مواجهة التهديدات بصورةٍ مباشرة. فالمعدل الاستثنائي للتدفقات إلى الخارج وسهولة سفر الأوروبيين إلى سوريا - (غالباً من خلال استغلال نظام الشنغن للسفر غير المباشر وغير المشير للشكوك) وضعاً أمام أجهزة الاستخبارات الإقليمية والدولية تحديات لا يمكن التغلب عليها في ما يتعلق بتحديد هوية جميع المقاتلين الأجانب. ولتوسيع هذا التحدي، أعلن الانترنت في أواخر شهر مايو 2015 أنه قد تم تحديد 4,000 من المقاتلين الأجانب، وهو رقم لا يمثل أكثر من 18 بالمئة من إجمالي التقديرات لعدد هؤلاء المقاتلين.²² هذا الأمر جعل من تطبيق سياسات "الملاحقة والمحاكمة" الشاملة للجميع دون قييم الخيار الأسهل والمفضل.

في معظم أنحاء أوروبا الغربية، أدخلت الحكومات تشريعات تتعلق بالإرهاب أكثر قمعاً، وذلك مواجهة التطرف والتعامل مع التهديد المحتمل الذي تشكله عودة المقاتلين الأجانب. وتشمل هذه التشريعات تعزيز صلاحيات النيابة العامة،

²¹ راشيل برجز وتانيا سلفرمان، "Western Foreign Fighters: Innovations in Responding to the Threat" ، معهد الحوار الاستراتيجي، 12 نوفمبر 2014 .
http://www.strategicdialogue.org/ISJD2784_Western_foreign_fighters_V7_WEB.pdf, 37-39, 2014

²² "Statement before the United Nations Security Council Ministerial Briefing on Foreign Terrorist Fighters" جورجن ستوك،

(خطاب، مقر الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة، 29 مايو 2015).
²³ تيريزا مای، "On counter-terrorism" ، (خطاب، المعهد الملكي للخدمات لخدمات إنفاذ القانون، وايتهول، لندن، 24 نوفمبر 2014).

²⁴ ميلاني جوار، "Deprivation of British citizenship and withdrawal of passport facilities" ، مكتبة مجلس العموم البريطاني، 30 يناير 2015،

<http://researchbriefings.parliament.uk/ResearchBriefing/Summary/SN06820>
²⁵ "Counter-Terrorism and Security Act 2015" ، المملكة المتحدة، وزارة الداخلية، 12 فبراير، 2015،
<http://services.parliament.uk/bills/2014-15/counterterrorismandsecurity.html>

وحتى لو تم قبول طلب مقاتل أجنبي للعودة إلى بلاده في المملكة المتحدة، فإن مشاركته السابقة في أنشطة مشبوهة تجعله مرشحاً للخضوع إلى إجراءات التحقيق ومنع الإرهاب. (TPims) لقد وضع هذه الإجراءات في شهر يناير 2012، ويجري تنفيذها عموماً على الأفراد الذين تجد السلطات نفسها غير قادرة على توجيه تهمة إليهم أو ترحيلهم لعدم كفاية الأدلة. ويستمر العمل بإجراءات التحقيق ومنع الإرهاب لفترة عامين، وهي "تشمل وضع علامات إلكترونية، وتقديم التقارير بصورةٍ منتظمة إلى الشرطة، والابتعاد عن أماكن معينة ومحددة بإحكام، والمنع من السفر إلى الخارج. ويجب أن يظل المشتبه به مقيماً في بيته وألا يغادره ليلاً، رهما مدة تصل إلى 10 ساعات".³⁰ ولكن هذه الإجراءات منقوصة داخل المجتمع الإسلامي قد جرى تأكيده على نطاقٍ واسع.³¹

ومن أجل تقييد حرية سفر المقاتلين الأجانب المحتملين، رُتّبت دول أوروبية أخرى بشكلٍ مماثل على تقييد استخدام وثائق السفر الشخصية أو سحبها من أصحابها. وتحفظ هولندا بالحق القانوني في سحب الجنسية من المدانين الإرهابيين ثائبي الجنسية، في حين تحفظ الحكومة الألمانية بالقدرة على مصادرة وثائق السفر من أي نوع، إذا ما جرى الاشتباہ بفردٍ في أنه يشكل تهديداً للأمن القومي.³² وعلاوة على ذلك، فإن الحكومة الأسترالية تدرس وضع تشريعاتٍ للسماح بإسقاط الجنسية عن ذوي الجنسية المزدوجة المتورطين في أنشطة إرهابية، علمًا بأن 100 من مواطنها، ممن هم على صلةٍ بالصراعات في سوريا والعراق، قد ألغت جوازات سفرهم منذ العام 2011.³³

أما في الولايات المتحدة، فقد جرى تقديم اقتراح لإلغاء نظام الإعفاء من التأشيرات، لأنه يتتيح حالياً للمقاتلين الأجانب من الأوروبيين السفر إلى أمريكا بدون تأشيرة.³⁴ وفي ظل النظام الحالي، يعتمد الأمن الداخلي الأمريكي بشكلٍ كبير على قاعدة بيانات هوائيات الإرهابيين التي تتوسّع باستمرار، وقاعدة بيانات فحص الإرهابيين، وأنظمة قوائم المنوعين من السفر الجوي.

السفر الجوي محلياً ودولياً²⁶ ويفيد هذا الإجراء كمحاولة لبسط السيطرة على الرعايا البريطانيين الموجودين خارج المملكة المتحدة، الذين ينبغي عليهم بحسب أمر الاستثناء - يقتصر غيابهم على مدة عامين - الحصول على إذن من الحكومة بالعودة إلى ديارهم.

إن هذه السياسات المتشددة والقمعية تبطئ إلى حدٍ كبير المقاتلين الأجانب الساخرين الذين يريدون العودة إلى ديارهم. وفي هذا السياق، علق أحد المقاتلين البريطانيين على ذلك قائلاً: "لقد انقلب jihad كله رأساً على عقب [بالنسبة لي] ... فالمسلمون يقاتلون المسلمين - وأنا لم آت من أجل ذلك".²⁷ إن هذا الاستيء الذي يشعر به المقاتلين الأجانب واقع غایةً في الأهمية. وقال الرئيس السابق لمسجد بريستون في لندن، عبد الحق بكر، الذي يركز على نبذ التطرف منذ منتصف العقد الأول من القرن الحالي: "أنا أعرف بعض الأفراد الذين عادوا وكانوا قد شاركوا في القتال أو انخرطوا في خلايا إرهابية". وأردف بكر قائلاً بإصرار: "إن مدة إقامتهم في الخارج وأعمال العنف والظلم التي شهدتها بعضهم ترتكب بأيدي الناس الذين كانوا يدعمون، جعلتهم يراجعون معنى العدالة في بلدانهم ... وبدأوا يفهمون الروايات المعاكسة لتلك المطرفة التي كانت لديهم في الأصل. وأصبح لهذه الروايات معنى". وأضاف قائلاً: "إن غالبيتهم قد عاد في وقت لاحق واندمج في المجتمع مرة أخرى".²⁸

من شأن هذه السياسات أيضاً أن تقلل من احتمال قيام أفراد عائلات المقاتلين الأجانب بالتحدث إلى السلطات، خشية تجريم أقاربهم وإدانتهم. ويمكن أن يكون هذا صحيحاً بشكلٍ خاص عندما تقوض السياسات المتشددة مصداقية المجالس والهيئات المحلية داخل المجتمعات المعرضة للخطر. وفي العام 2009، على سبيل المثال، قالت مجلة ذي إيكونوميست على موقعها الإلكتروني إن الاستراتيجية البريطانية لمكافحة الإرهاب قد "سممت العلاقات بين الحكومة المركزية والمجالس المحلية... والبعض يقول إنه يجري إرغام المجالس على تنفيذ برامج "مجتمع" إلا أنها في الحقيقة أعمال شرطية واستخباراتية مموهة إلى حدٍ كبير".²⁹

²⁶ "Factsheet – Temporary Passport Seizure", قانون مكافحة الإرهاب والأمن، وزارة الداخلية، 3 ديسمبر 2014. <https://www.gov.uk/government/publications/factsheet-temporary-passport-seizure>

²⁷ "Westerners fighting in Syria disillusioned with Islamic State but can't go home", واشنطن بوست، 12 سبتمبر 2014. https://www.washingtonpost.com/world/europe/westerners-fighting-in-syria-disillusioned-with-islamic-state-but-can-go-home/2014/09/11/cdadcd2c-2c27-47c4-8258-b053e45c0852_story.html

²⁸ مقابلة أجراها المؤلف مع عبد الحق بكر، مارس 2015.

²⁹ "How the government lost the plot", ذي إيكونوميست، 26 فبراير 2009. <http://www.economist.com/node/13186100>, <http://www.bbc.com/news/uk-24803069>, BBC, "Q&A: TPims explained" 30

³¹ "Mohammed Ahmed Mohamed 'breached TPims before' Addressing the Foreign Terrorist Fighters Phenomenon from a European Union Perspective", BBC، 8 نوفمبر 2013. <http://www.bbc.com/news/uk-24868258>, BBC، "The center for the study of the phenomenon of foreign terrorist fighters from a European Union perspective", "المركز العالمي حول الأمن التعاوني، الأمن الجماعي الإنساني، المركز الدولي لمكافحة الإرهاب - لاهاي، ديسمبر 2014, http://www.globalcenter.org/wp-content/uploads/2014/12/Dec2014_.pdf

³² EU-FTFS_GCCS_HSC_ICCT.pdf,11

³³ "Australia to toughen citizenship laws to combat", BBC، 23 فبراير 2015. <http://www.bbc.com/news/world-australia-31579804>, BBC، "Australia to toughen citizenship laws to combat" 34

³⁴ "When Jihadis Come Marching Home", راند، 19 نوفمبر 2014. http://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE100/PE130-1/RAND_PE130-1.pdf, 2

الشفافية والتقارير المالية” على المنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني التي يُنظر إليها على أنها “عرضة للاختراق وتسلل الإرهابيين” من دون “أي أدلة دامغة توضح الحاجة إلى مثل هذا الاستهداف العام”.³⁷

كما أدت الأهمية التي اكتسبها الإنترن特 ووسائل التواصل الاجتماعية في تسهيل نشر التطرف وتجنيد الإرهابيين إلى سوريا والعراق إلى تشديد المراقبة المحلية، مما أثار قضية العريبة مقابل الأمن. وعقب تحذير في يناير 2015 من قبل رئيس جهاز المخابرات الداخلي البريطاني (MI5) بأن هناك حاجة إلى مزيد من “القدرات القوية” لمراقبة اتصالات الإرهابيين، تعهد رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون بتعزيز نطاق المراقبة الإلكترونية في حالة فوزه في الانتخابات الوطنية للملكة المتحدة في مايو 2015.³⁸ وأثار تعهد كاميرون إداناتٍ غاضبة من عددٍ من أبرز الهيئات الإسلامية في بريطانيا. الأمر الذي يؤكد مرةً أخرى العلاقة المشحونة بين سياسات مكافحة الإرهاب والمجتمع الإسلامي.

ويمكن اختبار هذه العلاقة الآن في فرنسا، حيث يبدو أنه سيتم اعتماد قوانين مراقبة صارمة وذات طبيعة عدائية جديدة. فمن بين أمور أخرى، ستشمل هذه القوانين حتى شركات الإنترنط على السماح لهيئات الاستخبارات باستعمال أجهزة تسجيل معقدة لتسجيل جميع البيانات الفوقية (التي تتعلق بجمع بيانات أخرى) والمعلومات المتداولة عن طريق الهاتف والبريد الإلكتروني في كل فرنسا.³⁹

وعلى الرغم من استحالة القياس، فمن المرجح أن التشريعات المتشددة والتي تركز على الجانب الأمني قد منعت بشكل مباشر وردعت تهديدات محتملة متعلقة بالمقاتلين الأجانب على المدى الفوري، وبخاصة من خلال جعل عودة المقاتلين الأجانب إلى ديارهم أمراً صعباً. ولكن، من المحتمل أيضاً أن الاستراتيجيات المتشددة قد ردعت عودة المقاتلين الأجانب غير الخطرين من يُمكن أن يشكلوا مصادر استخباراتية لا تقدر بثمن أو أدوات لنزع الشرعية عن منظمات إرهابية مثل القاعدة والدولة الإسلامية. كذلك، لا يوجد دليل على أن السياسات المتشددة أبطأت معدلات سفر المقاتلين الأجانب إلى

ولكن حتى هذه فشلت في منع المواطن الأمريكي والعضو في تنظيم القاعدة، منير محمد أبو صالح، من العودة من سوريا إلى الولايات المتحدة قبل تنفيذه عملية انتحارية في محافظة إدلب السورية في شهر مايو 2014.³⁵

ورغم أن عدد الأمريكيين الذين سافروا إلى سوريا والعراق أقل من عدد الأوروبيين، إلا أن مشكلة تحديد الهوية تبقى قائمة، إلى جانب جمع الأدلة الملزمة قانونياً حول النشاط الإرهابي. وفي حين أن قانون الحياد الذي أصدرته الولايات المتحدة في العام 1794 - الذي يمنع الأمريكيين من الانخراط في عمليات مسلحة ضد دولٍ لا تكون حكومة الولايات المتحدة في حالة حربٍ معها - قد يحظر من الناحية التقنية على مواطني الولايات المتحدة القتال في سوريا والعراق، علمًا بأن هذا يتناقض مع الواقع الأخلاقي لدعم الحكومة الأمريكية المعلن للثورة في سوريا.

وعلى مستوى داخلي أوسع نطاقاً، قامت السلطات الأوروبية بحظر المنظمات الإسلامية التي يشتبه في أنها تعمل على تسهيل السفر إلى سوريا والعراق لغایات تتعلق بالإرهاب. ومن الأمثلة البارزة على ذلك حظر تنظيم “ملة إبراهيم” في ألمانيا في العام 2012، ومجموعة “الحاجة إلى الخلافة” في المملكة المتحدة في العام 2014، وتنظيم “الشريعة بلجيكاً” في بلجيكا في العام 2015.

وفي نطاق مكافحة قوبل الإرهاب، وُضعت قيود أكثر تشدداً على عمل الجمعيات الخيرية الإسلامية والمنظمات غير الحكومية وعلى أنشطتها المالية. وكان هذا الإجراء بداية لتقييد الأنشطة المشروعة وإبعاد مجموعات من المجتمع الإسلامي التي كان يمكن أن تكون شريكاً قيماً في مكافحة التطرف.³⁶ وعلاوة على ذلك، من المرجح أن ذلك قد حدّ من المساحة المتاحة أمام الشبان المسلمين للقيام بأعمال بناء من أجل مساعدة السوريين المحتاجين.

وبالإضافة إلى ذلك، وعلى مستوى دولي، فإن “التوصية الثامنة” لفريق العمل المكون من 36 عضواً، والمعني بالإجراءات المالية قد وضع معايير عالية بشكلٍ غير مناسب بخصوص

³⁵ مايكل س. شميت ومارك مازيتى، “Suicide Bomber From U.S. Came Home Before Attack”， ذا نيويورك تايمز، 30 يوليو 2014، www.nytimes.com/2014/07/31/us/suicide-bomber-from-us-came-home-before-attack.html?_r=0

³⁶ .8، “Addressing the Foreign Terrorist Fighters Phenomenon”

“The New Security Council Resolution 2178 on Foreign Terrorist Fighters: A Missed Opportunity for a Holistic Approach”³⁷ يبي فان جنكل، <http://icct.nl/publication/the-new-security-council-resolution-2178-on-foreign-terrorist-fighters-a-missed-opportunity-for-a-holistic-approach>

“UK spies not reading everyone's emails but need to be more open: lawmakers”³⁸ مايكل هولدن، ”، رويترز، 12 مارس 2015، <http://uk.reuters.com/article/2015/03/12/uk-britain-security-privacy-idUKKBN0M811B20150312>

“French parliament approves ‘intrusive’ surveillance laws after Charlie Hebdo attack”³⁹ ليزي ديردن، ”، ذي اندبندنت، 6 مايو 2015، <http://www.independent.co.uk/news/world/europe/french-parliament-approves-intrusive-surveillance-laws-after-charlie-hebdo-attack-10228206.html>

بكل بساطة، في حين يمكن أن يكون قد سافر آخرون لتقديم المساعدة الإنسانية، قبل أن يجدوا أنفسهم في صفوف المقاتلين. ومهما كان الدافع الأولي، سيشعر بعض المقاتلين بخيبة أمل بسبب الصراع أو ديناميكياته أو خبرتهم الشخصية، وبالتالي، يقررون الانشقاق والعودة إلى الوطن، غالباً ما يضعهم هذا القرار في خطر كبير.

ونتيجة لذلك، فإن بعض العائدين يحتفظ بإمكانية إعادة الدمج في المجتمع الغربي، والبعض الآخر تتطلب حالته إعادة التأهيل والرعاية النفسية. وقبل كل شيء، لا ينبعي بالضرورة معاملة كل مقاتلٍ عائد على أنه شخص متطرف مدى الحياة، بل كعضو يتحمل أن تكون له قيمة في مجتمع موطنه الأصلي. وكما أوضح تقريرٌ تسبّب من وحدة العلوم السلوكية التابعة لـ (MI5) في العام 2008، “إنهم أبعد ما يكونون عن التعصب الديني، فعددٌ كبير من المتورطين في الإرهاب لا يمارسون دينهم بشكلٍ منتظم. والكثير منهم يفتقر إلى المعرفة والثقافة الدينية... بل يمكن اعتبارهم من المبتدئين دينياً”.⁴³ وفي الوقت نفسه، وصف عالم الأنثروبولوجيا، سكوت أتران، المقاتلين الأجانب بأنهم: “يشعرُون بالملل، ولا عمل منتظم لهم، أو يحملون مؤهلاتٍ عالية ومرتاحون (شباب أو نساء)، والجهاد يمثل المساواة بنظرهم كفرصة عمل متساوية للجميع، مع عوامل أخرى مثيرة ومجيدة ورائعة”.⁴⁴ ونتيجة لذلك، من فإن الهوية الدينية المستينة والأكثر شمولًا يمكن في الواقع أن تكون عائقاً حاسماً أمام التطرف العنيف،⁴⁵ في حين أن فهماً أكبر لدعاوى المقاتلين الأجانب يمكن أن يزود السلطات بالأدوات اللازمة لـ “إعادة توجيه” العائدين بعيداً عن التطرف العنيف.

ووفقاً لإعلانٍ جدير بالثناء صدر في نوفمبر 2013 عن شبكة التوعية ضد التطرف، فإن انتهاج سياسة فعالة للتعامل مع المقاتلين الأجانب العائدين سيتطلب إجراءً “حوار ومشاركة مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، بدءاً من المستوى الجرئي إلى الكلي، لأفراد العائلة (المباشرين أو الأبعد)، وأفراد المجتمع وقادته ورجال الدين والمعلمين والسلطات المحلية والشرطة وأجهزة المخابرات”.⁴⁶ لا بد أن يتضمن مثل هذا النهج

الخارج، مع خمسة بريطانيين يسافرون إلى سوريا أسبوعياً في شهر أبريل 2015.⁴⁰

والأهم من ذلك، تشرع هذه السياسات التلميح بأن المقاتلين الأجانب مذنبون دوماً، من غير أي تقدير لدواعهم أو ظروفهم الفردية. وقد تحدث ريتشارد بارييت، المدير السابق لإدارة مكافحة الإرهاب بجهاز الاستخبارات السرية (MI6) في المملكة المتحدة، عن هذا قائلاً: “إنه ملن واجب السياسيين كقادة الحفاظ على القيم التي يقوم عليها المجتمع وتعزيزها. ومن غير المقبول أن تعطي الإرهاب انتصاراً يقيد حرية التعبير لدينا، وحرية التنقل، والحق في محاكمة عادلة علينا... لن يُهزم الإرهاب من خلال التدابير الأمنية وحدها، وجاذبيته يجب أن تُفهم ويتم خفضها بتدابير هادفة تجعل خيارات أخرى أكثر جاذبية”.⁴¹

إعادة التوجيه والدمج (السياسات الليبرالية)

ضمن توجهه أوسع من التدابير المشددة التي تركز على الأمان، اعتمدت بعض الحكومات توجهات ليبرالية في التعامل مع المقاتلين الأجانب العائدين. وفي حين أنه لا بد للمقاتلين العائدين أن يمثلوا أمام العدالة إذا ثبت بالدليل الواضح أنهم اضموا أو تدرّبوا أو قاتلوا مع أو قاتلوا مع أو قدموا الدعم إلى منظمة إرهابية محظورة، “فالمواطن في الدولة الديمقراطية الحديثة التي يحكمها القانون... يجب أن يُعطى الفرصة لإعادة التأهيل والدمج في المجتمع”， بحسب بريين بيرتسن، أستاذ علم النفس في جامعة آرهوس في الدنمارك.⁴² وبعبارة أخرى، هؤلاء الأفراد لديهم الحق في أن “يُعاد توجيههم” بعيداً عن مسارهم السابق نحو المزيد من الأنشطة المشروعة.

ومن أجل أن يكون هذا النهج فعالاً، لا بد من إجراء عملية تقييم فردية لكل واحد من المقاتلين الأجانب العائدين يُفهم من خلالها الدوافع للمغادرة والعودة. ففي حين قد يكون بعضهم قد سعوا، على وجه التحديد، إلى الانضمام إلى تنظيم القاعدة أو الدولة الإسلامية، قد يكون آخرهم قد سعوا لحماية المدنيين من القمع أو الانضمام إلى مجتمع إسلامي يتصورنه في أذهانهم. وقد يكون بعضهم الآخر قد سافر بداعٍ المغامرة

⁴⁰ ريتشارد كريراج، “ Twice as many UK jihadists as police thought, officials say ”، ذا صنداي تايمز، 19 أبريل 2015، http://www.thesundaytimes.co.uk/sto/news/uk_news/National/Terrorism/article1546017.ece

⁴¹ مقابلة أجراها المؤلف مع ريتشارد بارييت، مارس 2015.

⁴² مقابلة أجراها المؤلف مع بريين بيرتسن، مارس 2015.

⁴³ لأن ترافس، “ MI5 report challenges views on terrorism in Britain ”، ذا جارديان، 20 أغسطس 2008، <http://www.theguardian.com/uk/2008/aug/20/uksecurity.terrorism1>

⁴⁴ بيت ستانز، “ The politics of religious fashion and fascism ”، ذا مير، 15 سبتمبر 2014، <http://murmur.dk/articles/the-politics-of-religious-fashion-and-fascism.87.html>

⁴⁵ المرجع نفسه.

⁴⁶ “The RAN Declaration of Good Practices for Engagement with Foreign Fighters for Prevention Outreach, Rehabilitation and Reintegration ”، شبكة التعريف بالتط ama، نوفمبر 2013، <http://www.icct.nl/download/file/RAN-Declaration-Good-Practices-for-Engagement-with-Foreign-Fighters.pdf>

منع المقاتلين الأجانب من المغادرة من خلال "برنامج الوقاية المبكرة" وتشجيع الآخرين على العودة من خلال "برنامج الخروج". وفي حين أن الدنمارك سوف تعتقل وتحاكم المقاتلين العائدين الذين ثبتت مشاركتهم في الإرهاب، إلا أنها سوف تقدم المساعدة للآخرين وتعمل على تأمين فرص العمل والسكن والتعليم والإرشاد النفسي لهم. لا ترمي هذه البرامج إلى تغيير العقيدة الإسلامية المحافظة ما دامت غير عنيفة.

إن الأستاذ بيرتلسن، الذي يُنظر لأبحاثه في "علم النفس والحياة" على نطاقٍ واسع باعتبارها الأساس لـ "نموذج آرهوس"، مقتنع بقيمة هذا التوجه. ويقول في هذا السياق: "لقد أثبتت عملي بشأن التطرف العنيف... أن المتطرفين العنيفين يمكن نزع التطرف منهم، شريطة أن يتم معالجة مخاوفهم الكبيرة المتعلقة بحياة كريمة وذات مغزى، على أساس الاندماج الاجتماعي والثقافي والمجتمعي، فضلاً عن تمكينهم من المهارات الأساسية لحياة الإنسان". ويقول بيرتلسن إنَّ من شأن توفير هذه الفرص للمقاتلين الأجانب الساخطين أن يكون له تأثيرات إيجابية لاحقة. بعد عودتهم إلى بلادهم، "يظل هؤلاء الشبان على تواصل مع أقرانهم في مناطق القتال، ويلغونهم أنه من الممكن العودة إلى الوطن".⁵⁰

في العام 2013، شهد مسجد جرمهوجفج في مدينة آرهوس مغادرة 22 من أتباعه للجهاد في سوريا، في حين لم يسافر سوى 8أشخاص فقط من سكان المدينة في تلك السنة. وبعد اتصال فريق التوعية في آرهوس بقيادة المسجد، لم يغادر سوى عضو واحد من المسجد في العام 2014.⁵¹ ومن بين سكان آرهوس إلى 33 الذين غادروا إلى سوريا والعراق منذ العام 2011، عاد 16 بيسيير من السلطات والمستشارين. ولم يرتكب أيُّ منهم بعد ذلك جرائم خطيرة، ومعظمهم يعملون الآن أو عادوا للدراسة.⁵²

وكذلك في ألمانيا، هناك مشروع يعرف باسم "حياة" (HAYAT) يُنفذ بالشراكة مع المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين منذ يناير 2012، وذلك لعمل تقسيم فردي للمقاتلين الأجانب العائدين. وعندما يكون ذلك ممكناً، يتم توجيههم من خلال عملية الإرشاد وإعادة الدمج في برلين وألمانيا الشرقية. وتؤكد مستشاراة المشرع، جوليا بربك، أنه " علينا أن نفرق بين أنواع العائدين، وندرك أن زحْهم جميعاً في السجن قد يعزز في الواقع من التطرف. فنحن بحاجة إلى فتح بعض الأبواب من أجل تأمين مخارج".⁵³

المتحدد المحاور عملية مكثفة ودقيقة للتعامل مع المقاتلين الأجانب العائدين ضمن بيئة من التعاون والشفافية.⁴⁷

لن يكون من الضروري أن تستغرق هذه العملية قدرًا كبيرًا من الوقت لتطويرها، حيث أن البنية التحتية على المستوى المحلي موجودة أصلًا داخل المجالس البلدية والجماعات المحلية والمنظمات الإسلامية لتمثل مرحلة التعامل الأولية، وذلك بالتنسيق مع السلطات المحلية. وفي هذا السياق، يقترح عبد الحق بكر، الموجود في المملكة المتحدة، ما يلي:

إن عملية تسهيل أولية للمنظمات الفعالة التي لها المصداقية لمعالجة هذه القضايا هي الطريق إلى الأمام. فالعمل الأصلي لوحدة الاتصال بال المسلمين تتبارى إلى الذهن، باعتبارها مبادرة رائدة من جانب شرطة لندن، التي اتصلت بالمجتمعات الإسلامية... اكتسبت عنصر الثقة، إذ سهلَت عمل تلك المجتمعات، مع الاعتراف بخبرتها وسجلها الحافل في معالجة هذه القضايا.⁴⁸

وفي حين أن زيادة الاهتمام بمكافحة التطرف العنيف هو علامة إيجابية - لا سيما تكريم قرار مجلس الأمن الدولي 2178 على ضرورة تمكين الفاعلين المحليين للعمل على نزع التطرف - لا يزال الفكر الليبرالي يصارع ضد الرواية الأمنية السائدة.

وعلاوة على ذلك، فإن مكافحة التطرف العنيف والتركيز على الروايات المضادة ليست بالضرورة الأولوية الأكثر أهمية، كما أن الحكومات الغربية لا تتمتع بالمصداقية لتولي قيادته. وقد يكون أعضاء محافظون ومحترمون ضمن المجتمع الإسلامي المحلي للمقاتلين الأجانب أفضل الوسطاء لتنفيذ إعادة الدمج في المجتمع وإعادة التأهيل. ويوضح المعلن مرشدي برنامج "القناة" البريطاني، مثل سليمان صموئيل، هذه الإمكانيات.⁴⁹

لقد أعطت دولتان الأولوية لاستراتيجيات إشراك وإعادة تأهيل وإعادة دمج المقاتلين الأجانب العائدين. ففي مدينة آرهوس، ثاني أكبر مدينة في الدنمارك، انخرطت الشرطة والمجلس البلدي، بالتنسيق مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية هناك، على نطاقٍ واسع مع المجتمعات الإسلامية،

⁴⁷ المرجع نفسه.

⁴⁸ مقابلة أجراها المؤلف مع بكر.

⁴⁹ بن فرجسون وبير ووكر، "Talking and Walking – UK mentors steer young people away from radicalization", Talking and Walking – UK mentors steer young people away from radicalization, 2015, <http://www.theguardian.com/world/2015/feb/05/uk-mentors-steer-youth-away-from-radicalisation>.

⁵⁰ مقابلة أجراها المؤلف مع بيرتلسن.

⁵¹ فرجسون ووكر، "Talking and Walking".

⁵² مقابلة أجراها المؤلف مع هننج مولز (مجلس آرهوس)، مايو 2015.

⁵³ جوليا بربك، "Returning from the IS – Experiences from the counseling service HAYAT-Germany", Returning from the IS – Experiences from the counseling service HAYAT-Germany, سيرهيتس بولتيك-بلج، 20 مارس 2015، <http://www.sicherheitspolitik-blog.de/2015/03/20/returning-from-the-is-experiences-from-the-counseling-service-hayat-germany/>

ليست الدنمارك وألمانيا هما الدولتين الوحidentين اللتين تبنتا هذا النهج الليبرالي. ففي بلجيكا، تلتقي هيئة التنسيق وتحليل المخاطر بكل مقاتلٍ عائد وتجري تقييماً له من أجل تحديد المسؤولية الجنائية الخاصة به أو إمكانية إعادة الدمج. وفي الواقع، تشرف استراتيجية مكافحة التطرف الوطنية في بلجيكا على أكثر من 20 فرقة عمل متعددة الأطراف على الصعيد الوطني وذلك لتنسيق التدخلات وإعادة دمج الأفراد المعرضين للخطر.⁵⁸ وعلى الرغم من النهج الذي يركز على الأمان في المقام الأول، يحافظ برنامج "القناة" (Channel) في المملكة المتحدة على أسلوب متعدد الأطراف، وذلك لتحديد أولئك المعرضين لخطر التطرف ووضع خطط الدعم المناسبة لحمايتهم. ومع ذلك، يفتقر البرنامج حالياً إلى سلطة واضحة للتعامل مع المقاتلين الأجانب العائدين، كما يؤكد عبد الحق بكر أنه "لم يعد هناك أي منظمات شعبية ذات سمعة طيبة تنخرط بالعمل، إما بسبب قرار شخصي أو قطع التمويل [الحكومي]."⁵⁹

وبالنظر إلى حجم قضية المقاتلين الأجانب العائدين الحالية، يبدو من المنطقى أن نعترف بالقيمة المحتملة للأسباب الليبرالية التي تهدف إلى إعادة توجيه المتطرفين العنيفين ودمجهم في المجتمع الغربي. ولكن، إن الاعتماد الزائد على سياسات إعادة الدمج والتأهيل ينطوي على خطورة. فأن نظاماً كهذا يمكن "التحايل" عليه، مما يسمح للمقاتلين الأجانب أصحاب التوايا العدائية بالاتساع عبر الشبكة. وسيظل البعض بعد ذلك يقول إن عندما يغادر المقاتلون أوطانهم، من الأفضل إبقاءهم في الخارج من أجل تجنب أي خطير لا لزوم له.

إن الحكومات الغربية، نظراً لتدخلها المحدود في الشؤون الدينية، سوف تتردد في تمكين الإسلاميين المحافظين في الداخل للعمل كرديف أيديولوجي موازن للحركات الإسلامية العنيفة. ولكن، تبقى حجة شرعية بأن الفارق الأيديولوجي بين السلفية "المهادنة" والسلفية "العنيفة" بسيط للغاية، بحيث أن الأولى - عند البعض - قد توفر المبرر اللازم للأهداف التي تبنتها الأخيرة، بما في ذلك مجموعات مثل الدولة الإسلامية.

يركز النموذج المنهجي لمشروع "حياة" على عملية ثلاثة جوانب لنزع التطرف من شأنها أن تشجع على إعادة دمج تدريجية في المجتمع:

1. الجانب العقائدي: نزع الشرعية وإبطال خطاب الجماعة الجهادية وتشجيع المقاتلين الأجانب على التصالح مع ماضيهم.
2. الجانب العملي: مساعدة المقاتلين الأجانب في العثور على عملٍ أو تعليم أو تدريب، وعلى إيجاد سكن لهم.
3. الجانب العاطفي: معالجة الاحتياجات العاطفية لدى يجدوا الدعم من قبل عائلاتهم وإنشاء مرجعية اجتماعية بديلة.⁵⁴

ومنذ أن بدأ مشروع "حياة" على العمل في مجال التطرف الإسلامي، قمت معالجة حوالي 130 حالة. وفي حين أن معظم المقاتلين كانوا من الرجال، إلا أن الأقلية أبلغت عنهم قرباياتهم، مما يؤكد على الدور الحاسم الذي يمكن أن تلعبه المرأة في كشف التطرف ومنعه من أن يؤدي إلى التشدد العنيف - وهو دور أكده كل من مشروع "حياة" و"نموذج آرسوس". كما يطرح مشروع "حياة" نفسه بشكل واضح كأنه "درع" واقٍ بين المقاتلين الأجانب وأسرهم من جانب والسلطات الحكومية من جانب آخر.⁵⁵

وفي الوقت نفسه، لقد أظهر نظام العدالة الجنائية الألمانية أيضاً بعض التساهل، كما يتضح من حالة الألماني، كرشن كريشا، العضو السابق في الدولة الإسلامية. وبعد عودته إلى الوطن مصاباً "بخيبة أمل وصدمة" بعد أن شهد "معاناة رهيبة"، تم تخفيض عقوبة السجن عليه من 10 سنوات إلى 3 سنوات وتسعة أشهر، في مقابل اعتذاف علني وإعطاء معلومات استخبارية عن هيكل القيادة في الدولة الإسلامية.⁵⁶ "نحن لا نريد تدمير مستقبله كله"، علق القاضي توماس سيجبيل الذي ترأس هذه القضية.⁵⁷

. Family Counselling to counter foreign fighters – Experiences from the German HAYAT Program”⁵⁴

كريش فالانس، BBC، الأخبار، 9 أغسطس 2014،

<http://www.bbc.com/news/uk-28686930>

“Germany jails Islamic State jihadist Kreshnik Berisha”⁶⁵

<http://www.bbc.com/news/world-europe-30344625>

بن نايت، "German ISIS suspect offered shorter jail term in return for information"⁵⁷

<http://www.theguardian.com/world/2014/sep/15/german-isis-suspect-shorter-jail-term-information>

Foreign Fighters: An Overview of Responses in Eleven Countries”⁵⁸

، مركز الدراسات الأمنية، مارس 2014،

، http://www.css.ethz.ch/publications/pdfs/Foreign_Fighters_2014.pdf

، مقابلة أجراها المؤلف مع بكر.⁵⁹

مع المجتمعات المعرضة لخطر التطرف.

وعلاوة على ذلك، نادراً ما تعمل الحكومات الوطنية والسلطات البلدية بفائض من الموارد. لا بد لتوزيع المسؤوليات، والمهام المتعلقة بالكشف، والتحقيق، والحوار، والمشاركة، وإعادة التأهيل والدمج، ما بين القطاعات الحكومية (الوطنية والإقليمية والمحليّة) وغير الحكومية (المنظمات غير الحكومية والدينية ومنظمات المجتمع المدني) أن يوفر قدرة موسعة للتعامل مع قضايا المقاتلين الأجانب. وفي هذا السياق، يقول عبد الحق بكر إنه “يجب على الحكومة والهيئات المرتبطة بها الاعتراف أنها تفتقر إلى المعرفة والخبرة... للتعامل مع هذه القضايا والتهديدات الخطيرة وأن العمل الفعال والتغيير اللاحق لا يمكن أن يتحقق إلا من قلب المجتمعات نفسها التي هي مصدر هذه التهديدات”.⁶²

وبالتالي، فإن تصميم سياسة مكافحة الإرهاب ومكافحة التطرف المحلي يجب ألا تترجم إلى حالة تجريم وإدانة شاملة للجميع دون تمييز. فالسياسات المتشددة، كالإغاء جواز السفر والمراقبة الأمنية المكثفة للمجتمعات الإسلامية، لا تؤدي إلا إلى ترسیخ عقلية الضحية التي يسعى المتطهرون إلى استغلالها. وبدلاً من ذلك، يجب تمكن الجهات الفاعلة غير الحكومية المحلية للتعامل مع الأفراد والمجتمعات المعرضة للخطر. ولا ينبغي بالضرورة أن يُنظر إلى العقيدة الإسلامية المحافظة بأنها تتعارض مع نزع التطرف، ولكن يمكن للسلفية المهادنة أن تمثل علاجاً فعالاً للجهاد العنيف.⁶³ وكما يشير ريتشارد باريت، “الوهابية أو السلفية لا تؤدي بالضرورة إلى العنف. من الصعب تغيير معتقدات الناس، ولكن ربما من الأسهل تغيير سلوكهم”.⁶⁴ ويمكن للسلطات حتى أن تعكس ما يسمى “تأثير المحارب القديم” وأن تستخدم المقاتلين العائدين المصابين بخيبة أمل للعمل على تخليص الآخرين من التطرف.

أما على المستوى الدولي، فينبغي على جميع الدول المتأثرة بظاهرة المقاتلين الأجانب - أكثر من 100 دولة - مواصلة تحسين تبادل المعلومات ودمج قواعد البيانات المتعلقة

إن المقاتلين الأجانب العائدين يمثلون خطراً محتملاً بالفعل على الأمن القومي للدول الغربية، رغم أن أقلية فقط منهم كانوا فعلاً كذلك في الماضي. لا بد من ملاحقة ومحاكمة جميع المقاتلين الأجانب العائدين ممن يتثبت أنهما ارتكباوا أفعالاً إجرامية - كالانتقام إلى منظمة إرهابية، أو استخدام أسلحة الدمار الشامل، أو المشاركة في القتل وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية - في مناطق الصراع الأجنبية.⁶⁵ ولكن، يجب أيضاً التصدي للحقيقة الصارخة حول التطرف في السجون، وذلك من خلال مشاريع مثل برنامج “Ibaana” الذي أعدته المملكة المتحدة.⁶⁶ وعلاوة على ذلك، لا بد أن يتم تقدير قيمة التعبير عن الندم والأسف والاعتراف بحقيقة الأعمال الجهادية المسلحة، وكذلك تزويد السلطات بمعلومات استخباراتية.

على المستوى المحلي، لا بد أن تُعطي الأولوية الرئيسية لتعزيز قدرات الاستخبارات الفردية على مستوى الدولة، بهدف تحديد تدفقات المقاتلين الأجانب المغادرين بسرعة. إن معرفة من هم بالضبط الذين غادروا البلاد سوف تحدد إلى أي مدى يجب أن تكون مراقبة الحدود المحلية قادرة على كشف عودتهم وتقييم الخطر الذي يمثلونه. في حين أن هذا لا يزال من أهم مسؤوليات الشرطة، ومراقبة الحدود، وأجهزة الاستخبارات، إلا أنَّ القيمة الكامنة لعائلات المقاتلين الأجانب في عملية جمع المعلومات تبقى ذات أهمية حاسمة.

ومع ذلك، في البلدان التي عادة ما تفضل اتباع النهج المتشدد للتعامل مع الراديكالية والتطرف، اختارت العديد من الأسر عدم إبلاغ السلطات عن مغادرة أقاربهم. إن تمكن الأسر - وخاصة النساء - وتشجيع السلطات المحلية على العمل بشكلٍ وثيق مع الجماعات المحلية ورجال الدين والمجتمع المدني يمكن أن يساعد في تعزيز أواصر الثقة، التي هي ضرورية لضمان تبادل المعلومات بصورة أكثر فعالية. كما أنه لا بد من الحد من الدور المهيمن بشكلٍ على الجهات الحكومية والأمنية في مثل هذه العمليات - لا سيما في التواصل

⁶⁰ إن تعريف أسلحة الدمار الشامل في إطار القوانين المحلية للعديد من البلدان هو أوسع بكثير من المواد التقليدية: الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنوية. فعلى سبيل المثال، بموجب الفصل 113B من قانون الولايات المتحدة، إن استخدام أي قنبلة متفجرة، حارقة، أو من الغاز السام - (1) قذيفة، (2) قبضة يدوية، (3) صاروخ له حشوة دافعة لأكثر من أربع أونصات، (4) صاروخ له شحنة متفجرة أو حارقة أكثر من ربع أونصة، (5) لغم، أو (6) أي جهاز مماثل، من قبل مواطن أمريكي مقيم في الخارج يمكن أن يُعرف بأنه من أسلحة الدمار الشامل. وقد استخدمت هذه الفكرة لتجويه الاتهام إلى إيريک هارون، وهو مقاتل أمريكي أُتهم بعد عودته إلى الولايات المتحدة باستخدام سلاح للدمار الشامل - في حالته، قذيفة صاروخية.

⁶¹ بالنسبة للملكة المتحدة، راجع: سيما كوتيسا، BBC، “Warning over Islamist radicalization in England’s prisons”， بال بالنسبة لفرنسا، راجع: مايكل بيرنباوم، get “French prisons, long hotbeds of radical Islam, 2015، January 7، 2015، new security after Paris attack” <http://www.bbc.com/news/uk-32194671>، وواشنطن بوست، 28 يناير 2015، new security after Paris attack” https://www.washingtonpost.com/world/europe/paris-killers-radio-2015-01/28/52271e28-a307-11e4-91fc-7dff95a14458_story.html، لألمانيا، راجع: ”Prisons: centers of radicalization ” دويتشه فيله، 15 يناير 2015، <http://www.dw.com/en/prisons-centers-of-radicalization/a-18192520?maca=en-rss-en-all-1573-xml-atom>.

⁶² مقابلة أجراها المؤلف مع بكر.

⁶³ راجع: ”Is Quietist Salafism the Antidote to ISIS?”، مدونة مركز، معهد بروكنجز، مارس-أبريل 2015، <http://www.brookings.edu/blogs/markaz/posts/2015/03/13-rethinking-islamism-quietist-salafis>.

⁶⁴ مقابلة أجراها المؤلف مع باري.

الдинاميكيات المحلية، وكذلك الغضب والإحباط حول قضايا تتعلق بالسياسة الخارجية، يجب أن تؤخذ في الاعتبار على قدم المساواة عند النظر في مكافحة التطرف.

وفي نهاية المطاف، لا تمثل قضية المقاتلين الأجانب تهديداً أمنياً على المدى القريب فحسب، بل أيضاً تحدياً على المدى الطويل. إن وقف تدفقات المقاتلين إلى الخارج أمرٌ بالغ الأهمية، ولكن التعامل مع العائدين قد يكون عنصراً حاسماً في تحقيق هذا الهدف. إن مكافحة التطرف وتجنيد المقاتلين ليسا إلا معركة قيم بشكلٍ أساسي. فلا يجب على الحكومات - والمجتمعات - الغريبة أن تعتبر أن المقاتلين الأجانب العائدين هم متشابهون ولا أن تعاملهم بنفس الطريقة. ويمكن القول إن الخطر الأكبر إلحاحاً اليوم على أمن الدول الغربية يتمثل في الهجمات التي ينفذها أفرادٌ في الداخل ممن يعملون بصفة انفرادية، والتي لا تحتاج إلى خبرة مقاتلٍ أجنبي أو تدريب عسكري، بل مجرد العزم على القتل ورمع الرعب. إن اعتماد أساليب أكثر ملائمة وفعالية للتعامل مع قضية المقاتلين الأجانب، سيساهم بشكل أو آخر في تثبيط مثل هذه التهديدات المحلية التي لا يمكن التنبؤ بها ومنع ظهورها.

بالمقاتلين والإرهاب. وقد تحسنت هذه الأمور بشكل ملحوظ منذ العام 2011، مع العمل ذي الصلة الذي قام به كل من المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب (GCTF)، وفريق المنتدى العامل على المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مكافحة الإرهاب، والصندوق العالمي لإشراك المجتمع والمرونة، ومشروع شبكة التعريف بالterrorism (RAN) المدعوم من قبل الاتحاد الأوروبي، وهي كلها جهاتٌ تستحق الثناء. كما وأنَّ قرار مجلس الأمن الدولي 2178 الذي سعى أيضاً إلى وضع نهجٍ أكثر شمولية لمواجهة التطرف هو خطوة في الاتجاه الصحيح.

ولكن، لا بد من فهم أفضل ومتعدد التخصصات للأسباب والدوافع وعوامل الدفع والجذب، من أجل فهم ديناميكيات التطرف وتجنيد المقاتلين الأجانب بشكل أفضل. كما وأنَّ قيام مبادرات مكافحة التطرف العنيف (CVE) بتطوير خطاب أيديولوجي مضاد لهو أمرٌ مهمٌ حقاً، ولكن عوامل "الدفع" المتعلقة بالاعتبارات المحلية هي بالأهمية نفسها. فالجماعات المنطرفة، مثل الدولة الإسلامية، استغلت بنجاح هممات السخط، والتوترات بين الطوائف، والإحساس بأن تكون الضحية لدى المجتمعات المسلمة في الغرب. إن مثل هذه

نبذة عن مركز بروكنجز الدوحة

تأسس مركز بروكنجز الدوحة، التابع لمعهد بروكنجز في واشنطن العاصمة، في العام 2008. ويُعتبر المركز نافذة المعهد في المنطقة ويقدم بحوثاً وتحليلات مستقلة وعالية الجودة حول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وسعياً منه لتحقيق مهمته، يلتزم المركز بتقديم مشاريع وأبحاث ميدانية تتناول نقاشات السياسة الإقليمية والدولية، مرتكزاً على إشراك شخصيات بارزة حكومية وإعلامية وأكademie ورجال أعمال وممثلين عن المجتمع المدني، بشأن أربعة مجالات أساسية:

- (I) العلاقات الدولية في الشرق الأوسط، مع التركيز على أهمية العلاقات بين دول المنطقة وكذلك العلاقات بين الشرق الأوسط والولايات المتحدة وآسيا.
- (II) الصراعات والتحولات بعد الصراعات، بما في ذلك مسألة الأمن وعمليات السلام وإعادة الإعمار.
- (III) الاستراتيجيات الاقتصادية والمالية في دول الشرق الأوسط، بما في ذلك الجغرافيا السياسية واقتصاديات الطاقة.
- (VI) الحكم والإصلاح المؤسسي، بما في ذلك الديمقراطية والعلاقات بين الدول والمواطنين.

يشجع مركز بروكنجز الدوحة، الذي يفتح المجال أمام كافة وجهات النظر مهما اختلفت، على التبادل القائم للآراء بين منطقة الشرق الأوسط والمجتمع الدولي. منذ تأسيسه، استضاف المركز عشرات الخبراء من مختلف دول العالم ونظم عدداً كبيراً من الفعاليات، بما في ذلك موائد مستديرة ضمت شخصيات رفيعة المستوى، وندوات السياسة، و منتدى بروكنجز الدوحة للطاقة الذي يعقد سنويًا. وبالإضافة إلى ذلك، قام المركز بنشر سلسلة من موجزات السياسة والأوراق التحليلية.

منشورات مركز بروكنجز الدوحة

2015

المقاتلون الأجانب العائدون: تجريمهم أم إعادة دمجهم؟
موجز السياسة، تشارلز ليستر

أهمية بيوت الحكم: مسؤولية حماية التعليم العالي وإعادة بنائه في العالم العربي
موجز السياسة، سلطان بركات وسانسوم ميلتون

الإبحار في أجواء عدم اليقين: رد دولة قطر على طفرة الغاز العالمية
دراسة تحليلية، ناصر التميمي

موجز سياسات منتدى مركز بروكنجز الدوحة للطاقة 2015
报 告 文 件，安全 研究 中心，卡塔尔 大学

قبول الاعتماد المتبادل: ديناميكات الصين والشرق الأوسط
موجز السياسة، تشاولينغ فنخ

الإخوان المسلمين في الأردن: حان وقت الإصلاح
موجز السياسة، نيفين بندقجي

هبوط أسعار النفط: الأسباب والتبعات الجيوسياسية
موجز السياسة، غريغوري غوس

إصلاح قطاع الكهرباء في العراق
موجز السياسة، لوي الخطيب وهاري استبيانيان

من التعاون إلى القمع: العلاقات "الإسلامية-العسكرية" في مصر
دراسة تحليلية، عمر عاشور

الأردن والصين: تشغيل الأموال لتفعيل الأعمال
موجز السياسة، سلطان بركات وأندرو ليبر

العودة إلى غزة: نهج جديد لإعادة الإعمار
موجز السياسة، سلطان بركات وعمر شعبان

2014

تحديد معالم الدولة الإسلامية
دراسة تحليلية، تشارلز ليستر

الواسطة القطرية: ما بين الطموحات والإنجازات
دراسة تحليلية، سلطان بركات

موجز سياسات منتدى مركز بروكنجز الدوحة للطاقة 2014
报 告 文 件，安全 研究 中心，卡塔尔 大学

ما وراء الطائفية: الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط
دراسة تحليلية، غريغوري غوس

الأزمة المستمرة: تحليل المشهد العسكري في سوريا
موجز السياسة، تشارلز ليستر

إعادة النظر في قانون العزل السياسي في ليبيا: تغيير في الوجوه أم تغيير في السلوك؟
ورقة مركز بروكنجز الدوحة-جامعة ستانفورد

أي أسلوب اعتمدته النهضة أثناء عملية صياغة الدستور التونسي: الإقناع، الإكراه، أو تقديم التنازلات؟
دراسة تحليلية، مونيكا ماركس